

تونس في 9 جانفي 2019

## بلاغ

### الحفاظ على هيبة السلطة القضائية من أولويات الهيئة

أدت ملابسات تطبيق الإجراءات المتعلقة بالفصل 43 من القانون الأساسي المنظم للعدالة الانتقالية من قبل "لجنة الفحص الوظيفي وإصلاح المؤسسات" بهيئة الحقيقة والكرامة إلى سوء فهم وتأويلات خاطئة. لذا يهيم الهيئة رفع هذه الملابسات والتوضيح للرأي العام وبالخصوص إلى السادة القضاة ما يلي:

إنّ الهيئة، في نطاق مهامها المتعلقة بالإصلاح الوظيفي الكفيلة بتعزيز البناء الديمقراطي، وبعد التحري في الملفات التي أودعت لديها والتقصي في الملفات التي أحييت عليها من قبل مؤسسات أخرى معنية بالعدالة الانتقالية، قامت بإستدعاء بعض القضاة لإعلامهم أو تقديم شهادتهم وذلك من أجل جمع المعطيات وإحالتها على المجلس الأعلى للقضاء المشرف على المسار المهني للقضاة بمقتضى القانون والدستور.

إلا إن ضغط الوقت مع إنتهاء الاعمال الفنية للهيئة، وضرورة إحترام الإجراءات المستوجبة، حالت دون إتمام المهمة وفق مبادئ حق المواجهة والأجال المعقولة وضمن حقوق الدفاع. وعلى هذا الأساس قررت الهيئة عدم البت في هذه الملفات وإحالتها على أنظار المجلس الأعلى للقضاء.

وتأسف الهيئة لأي ازعاج او التباس يكون قد حصل من خلال هذه الاستدعاءات.

وتهيب الهيئة بالسادة القضاة وبالمؤسسة القضائية التي تلعب دورا أساسيا في إنجاح مسار العدالة الانتقالية بما يضمن سلامة المرحلة الانتقالية وعدم تكرار الانتهاكات. كما تؤكد الهيئة على ضرورة الحفاظ على هيبة السلطة القضائية الضامنة للحقوق والحريات والركيزة الأساسية لدولة القانون.